نموذج

كلية إدارة الأعمال

اختر الإجابة الصحيحة لكل من الأسئلة التالية:

(1) من مساوئ نظام المقايضة:
(أ) أنها غير مكلفة للتبادل.
(ب) تعوق النمو في عمليات التجارة.
(ج) لا تشجع على التخصص في الإنتاج.
(د) جميع ما ذكر.

(2) يعتمد الطلب على النقود لغايات المبادلات عند كينز على:
(أ) حجم التجارة الخارجية.
(ب) معدل الادخار.
(ج) معدل الفائدة.
(د) مستوى الدخل.

(3) تعتبر الاعتمادات المستندية من أهم منتجات البنوك التجارية لأنها:
(أ) تكاد تخلو من المخاطرة.
(ب) تضفي جواً من الثقة جراء التبادل التجاري، مما ييسر سير التجارة الدولية.
(ج) قليلة التكلفة بالنسبة للعميل و البنك التجاري، وبالتالي تؤدي إلى تعظيم الأرباح.
(د) لا شيء مما ذكر.

(4) في المرابحة البسيطة يقوم البنك الإسلامي بشراء بعض السلع ثم يعرضها للبيع بربح ... يتفق عليه مع ال
المشتري.
(أ) أكبر
(ب) أقل
(ج) معلوم
(د) مجهول

(5) أيٌ مما يلي ليس بالضرورة من معايير نجاح البنوك التجارية:
(أ) الربحية.
(ب) جودة التسويق.
(ج) حجم القروض.
(د) استقرار السيولة.

(6) إن وجود فائض عرض في سوق النقود في المدى القصير قد يؤدي إلى التسبب بـ:
(أ) عجز في طلب السلع.
(ب) ثبات في طلب السلع.
(ج) فائض في طلب السلع.
(د) لا شيء مما ذكر.

(7) إن أهم تكاليف احتفاظ البنك التجاري باحتياطيات كبيرة من النقد السائل لدى البنك المركزي:
(أ) العوائد من الفائدة غير المتحققة نتيجة عدم إقراض تلك المبالغ.
(ب) ارتفاع مخاطر السيولة.
(ج) ارتفاع التكاليف الإدارية المتعلقة بإدارة السيولة.
(د) جميع ما ذكر.

(8) يمكن التعبير عن القاعدة النقدية MB بالمعادلة التالية:
(أ) $C - MB = R$
(ب) $MB = R / C$
(ج) $MB = R + C$
(د) $MB = R \times C$

(9) استناداً إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تخفيض الأسعار.
(ب) تؤدي زيادة عرض النقد إلى ارتفاع الأسعار.
(ج) تؤدي زيادة الضرائب إلى ارتفاع معدل البطالة.
(د) لا شيء مما ذكر.

من اسالة الكتاب

(10) يترتب على قيام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية:
(أ) ارتفاع في عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.
(ب) انخفاض في عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
(ج) انخفاض في مستوى عرض النقد فارتفاع في معدل الفائدة وانخفاض في مستوى الاستثمار.
(د) ارتفاع في مستوى عرض النقد فانخفاض في معدل الفائدة وارتفاع في مستوى الاستثمار.

(11) إن من الفروق الجوهرية بين النظرية الحديثة لكمية النقود لميلتون فريدمان و نظرية تفضيل السيولة لجون ميناردكينز هو:
(أ) تفسر الأولى الطلب على النقود بناءاً على الدوافع من استخدام النقود، بينما تعتبر الثانية النقود شبيهة من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية و غير المالية.
(ب) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى فريدمان، بينما له دور جوهري لدى كينز.
(ج) معدل الفائدة ليس له دور هام لدى كينز، بينما له دور جوهري لدى فريدمان.
(د) تفسر الثانية الطلب على النقود بناءاً على الدوافع من استخدام النقود، بينما تعتبر الأولى النقود شبيهة من أشكال الثروة تطلب كما تطلب باقي الأصول المالية و غير المالية.

(12) وفقا لوجهة نظر النقديين في التضخم فإن:
(أ) لا يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع النقدي في المدى القصير.
(ب) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى القصير.
(ج) ليس للتوسع النقدي أثراً في المدى البعيد سوى الأثر التضخمي.
(د) لا تتسبب الزيادة في عرض النقد بالتضخم في المدى البعيد.

(13) في ظل نظام المقايضة، إذا كان عدد السلع في التبادل يساوي 25 فإن عدد الأسعار النسبية يساوي:
(أ) 200
(ب) 400
(ج) 300
(د) 500

(14) تصدر البنوك خطابات الضمان من أجل:
(أ) ضمان الالتزام بما عليها من سحوبات لصالح عملائها.
(ب) ضمان تسديد فواتير الاستيراد بالنيابة عن عملائها.
(ج) ضمان التزام عملائها أمام جهة ثالثة بالقيام بما التزموا به.
(د) جميع ما ذكر.

(15) من أهم الانتقادات التي توجه إلى النظرية الكلاسيكية لكمية النقود:
(أ) افترضت ثبات الأجور.
(ب) افترضت وجود علاقة عكسية بين كمية النقود ومستوى الأسعار.
(ج) أهملت دور معدل الفائدة.
(د) جميع ما ذكر.

من اسالة الكتاب

الاجابة ب والاجابة ج صحيحة

(16) يحدث التضخم المفرط (أو الجامح) عندما:
(أ) تتحكم الحكومة في أسعار السلع الاستهلاكية.
(ب) تنخفض القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
(ج) يرتفع عرض النقد.
(د) أ و ج معاً.

(17) الملاءة المالية للبنك تصف:
(أ) قدرة موجودات البنك على تغطية مطلوباته.
(ب) سرعة البنك في تحصيل الديون المستحقة.
(ج) قدرة البنك على تسييل أصوله.
(د) لا شيء مما ذكر.

(18) تحتفظ البنوك بالأرصدة لدى بنوكها المراسلة لغايات:
(أ) تحقيق العوائد من الفوائد المدفوعة عليها.
(ب) مقابلة طلبات التحويلات الخارجية.
(ج) إدارة مخاطر السيولة.
(د) التحوط.

(19) قيام البنوك الإسلامية بربط نسبة مرابحتها في صيغ البيوع بأسعار الفائدة الربوية_____:
(أ) ربا بحد ذاته.
(ب) قد يكون ضرورياً من أجل اتباع سياسة تسعير سليمة ومنافسة.
(ج) أ و ب.
(د) غبن لعملاء البنك.

(20) من الانتقادات التي توجهت بها نظرية تفضيل السيولة إلى النظرية الكمية للنقود هو أن:
(أ) الطلب على النقود لا يعتمد على مستوى الدخل.
(ب) سرعة دوران النقود ليست ثابتة في المدى القصير.
(ج) زيادة عرض النقد تؤدي إلى التضخم.
(د) سرعة دوران النقود ثابتة في المدى القصير.

(21) تسمى الوسائل و الإجراءات التي يستعملها البنك المركزي والتي تمكنه من التأثير على كل من عرض النقود و أسعار الفائدة و حجم الإئتمان بـ:
(أ) أدوات السياسة المالية.
(ب) أدوات السياسة التجارية.
(ج) أدوات السياسة الضريبية.
(د) أدوات السياسة النقدية.

(د) كمية النقود الموجودة في النظام المصرفي في وقت معين.

(34) بيع السلم صيغة تمويلية
(أ) حيث يقدم الثمن و السلع آجلا.
(ب) حيث يقدم الثمن و السلع عاجلا.
(ج) حيث يقدم الثمن آجلا و السلع عاجلا.
(د) حيث يقدم الثمن عاجلا و السلع آجلا.

(35) تفضل أغلب البنوك الإسلامية تمويل المضاربة:
(أ) لأن المضاربة عالية المخاطر بالمقارنة مع صيغ البيوع.
(ب) لأنه تنطوي عليها تكاليف أعلى في تقييم درجة مخاطرة المضارب.
(ج) لأنها من صيغ المشاركات التي تدفع البنك نحو مجالات ليست في جوهرها عمليات وسا
(د) كل ما ذكر.

(36) عمليات السوق المفتوحة من أدوات السياسة النقدية، حيث يقوم البنك المركزي:
(أ) ببيع و شراء الأوراق المالية الحكومية.
(ب) بإدارة إصدار العملة المحلية.
(ج) بشراء للأوراق المالية الحكومية فقط.
(د) ببيع للأوراق المالية الحكومية فقط.

(37) المرابحة المركبة صيغة تمويلية مناسبة لعمل البنوك الإسلامية لأنها:
(أ) تقلل من مخاطر عدم التأكد (Uncertainty Risk) التي يتعرض لها البنك.
(ب) تحافظ على قيام البنك الإسلامي بدور الوسيط.
(ج) تقلل من حاجة البنك إلى كوادر خبيرة بظروف سوق السلع والخدمات غير المصرفي
(د) جميع ما ذكر.

(38) المجموعة النقدية M1 تمثل نقود التعاملات و تشمل ما يلي ماعدا:
(أ) النقود المعدنية.
(ب) الحسابات الجارية.
(ج) النقود الورقية.
(د) الحسابات الآجلة.

(39) ترى النظرية الكينزية أن الأفراد يحتفظون بالنقود من أجل:
(أ) المعاملات.
(ب) مجموع ما ذكر.
(ج) المضاربة.
(د) التحوّط.

(40) تكتب معادلة التبادل على الصيغة:
(أ) MV = PY
(ب) M/P = PI
(ج) M/P = V/Y
(د) MP = VY

(41) وفقا لنظام قاعدة الذهب، إذا كان الدولار يعادل في قيمته 0.15 غرام من الذهب و كان سعر صرف الدولار يساوي 3.75 ريالا، فكم غراما من الذهب يساوي الريال الواحد؟
(أ) 0.04 غراما.
(ب) 0.56 غراما.
(ج) 25 غراما.
(د) لا يمكن احتسابه في ظل البيانات المتوفرة.

(42) إن وجود فائض في عرض السلع في سوق السلع والخدمات قد يتسبب في:
(أ) انتعاش اقتصادي، والعكس صحيح.
(ب) انكماش اقتصادي، والعكس صحيح.
(ج) انتعاش اقتصادي، بينما العكس غير صحيح.
(د) انكماش اقتصادي، بينما العكس غير صحيح.

(43) إذا علمت أن كمية النقد السائل في التداول وخزائن البنوك في اقتصاد ما هي 400 مليون دولار، وكان مجموع الاحتياطيات الإلزامية (القانونية) التي يحتفظ فيها البنك المركزي 60 مليون دولار، وكانت الميزانية الموحدة لجميع البنوك التجارية تعكس 50 مليون من الاحتياطيات الاختيارية، وكانت القيمة السوقية للسندات الحكومية التي تحتفظ بها البنوك تساوي 90 مليون دولار، فإن القاعدة النقدية في هذا الاقتصاد تساوي:
(أ) 510 مليون.
(ب) 360 مليون.
(ج) 260 مليون.
(د) 600 مليون.

ينعن ام الاختراع في الاسألة

(49) من الأهداف العليا للإسلام الدورة النقدية التي يطبقها البنك المركزي هي:
(أ) تحقيق قدر من التوازن الاقتصادي الإسلامي.
(ب) استقرار أسعار الفائدة.
(ج) استقرار سعر صرف العملة واستقرار الأسعار.
(د) جميع ما تقدم.

(50) إن سلامة الجهاز المصرفي للبنوك التجارية يتضمن:
(أ) رأس مال البنك.
(ب) السيولة.
(ج) جميع ما ذكر.
(د) سمعة البنك التجاري.

(51) من وظائف البنك المركزي:
(أ) بنك البنوك.
(ب) الملاذ من الأخير.
(ج) إصدار العملة.
(د) كل ما تقدم.

(52) إن الأداة غير الكمية للسياسة النقدية الأوسع انتشاراً:
(أ) الإقناع الأدبي.
(ب) التدخل المباشر في تحديد أسعار الفائدة.
(ج) ترشيد الائتمان.
(د) جميع ما ذكر.

(53) من أهم موجودات البنوك التجارية التقليدية:
(أ) التسهيلات الائتمانية المباشرة.
(ب) الودائع.
(ج) رأس المال المدفوع.
(د) الأرباح غير الموزعة.

(54) النظم النقدية هي:
(أ) نظام المقايضة.
(ب) النظام القانوني أو الورقي.
(ج) النظام السلعي.
(د) ب و ج.

(60) إن نظام قاعدة الصرف بالذهب:
(أ) نظام مثالي للدول الفقيرة بالمخزون من الذهب.
(ب) قد تتسبب في قسط وافر من التنمية الاقتصادية.
(ج) اعتبر بديلاً جيداً للأنظمة النقدية لدى البلدان الفقيرة بالمخزون من الذهب.
(د) أ و ب.

(61) إذا احتاج البنك التجاري إلى إعادة خصم الأوراق التجارية فإنه يلجأ عادة إلى:
(أ) البنك المركزي.
(ب) البنوك الدولية.
(ج) البنوك الإسلامية.
(د) البنوك المحلية.

(62) إن إبتكار واستخدام النقود نتج عنه:
(أ) تسهيل عمليات التجارة.
(ب) تشجيع التخصص في الإنتاج.
(ج) جميع الإجابات السابقة صحيحة.
(د) تحقيق العدالة في عمليات المبادلة.

(63) تلجأ البنوك الإسلامية إلى السلم الموازي:
(أ) لأن بيع المرابحة لا يحقق الأرباح المرجوة.
(ب) من أجل إدارة مخاطر تقلبات الأسعار.
(ج) لأن السلم الموازي أقل تكلفة على البنك.
(د) لا شيء مما ذكر.

(64) للنقود المعدنية قيمة معينة تتحدد:
(أ) بالمادة المصنوعة منها.
(ب) الإجابتين أ و ج كلتاهما صحيحة.
(ج) بمدى تقبلها من قبل الجمهور.
(د) بقانون إصدارها من قبل البنك المركزي.

من اسالة الكتاب

(65) تفضل البنوك التجارية التقليدية منح القروض:
(أ) قصيرة ومتوسطة الأجل.
(ب) متوسطة الأجل.
(ج) طويلة الأجل.
(د) قصيرة الأجل.

24840.0	2160.0	27000.0
22852.8	1987.2	24840.0
21024.6	1828.2	22852.8
19342.6	1682.0	21024.6
17795.2	1547.4	19342.6
16371.6	1423.6	17795.2
⋮	⋮	⋮
0.0	0.0	0.0

(69) أن كمية النقود التي يمكن للجهاز المصرفي خلقها في ظل عدم وجود اية تسربات تساوي:

(أ) 2700000 ريال.

(ب) 5720000 ريال.

(ج) لا يمكن تحديدها في ظل المعلومات المتوفرة.

(د) 3105500 ريال.

(70) إذا علمت الآن أن البنوك التجارية في هذا الاقتصاد قررت الاحتفاظ باحتياطي زائد لسببه قدره 5% من اجم الودائع، وأن الأفراد يودعون 95% فقط من ممتلكاتهم النقدية في البنوك التجارية. فما هي قيمة المضاعف ا في ظل الظروف الجديدة؟

(أ) 6

(ب) 7

(ج) 8

(د) 9

مع التمنيات الطيبة بالتوفيق

الاجابة الصحيحة مأشر عليها بالسهم الاحمر

جميع الاجابات متأكد منها ان شاء الله

الاساله اشك فيها ما حليتها وحتى ان كانت نسبة الشك ٥% عشان ما اخربط معلوماتكم

اغلب الاساله فيها لف ودوران واختلاف مسميات واللي يشك في ان اجاباتي خطأ مستعد اشرح له واثبت له انها صحيحه مستعين بالكتاب

والله يوفقنا جمييييع

اخوكم/ ابودالين .. الي يحس انه بيجيب ام العيد في المادة):